

ورقة عمل :

" سبل دعم المصالحة والحكومة المؤقتة والانتخابات من الجانب القانوني "

إعداد:

أ. سلامة بسيسو

نائب نقيب المحامين - غزة

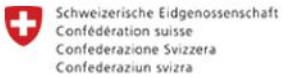
مقدمة لـ:

مؤتمر "رؤى دعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة والانتخابات"

بتاريخ:

22 يونيو 2011

غزة- فلسطين



بتمويل من:



اللجنة التحضيرية :

(الآراء الواردة بالورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي بال ثينك للدراسات الإستراتيجية أو الجهة المانحة)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

ورقة عمل مقدمة من المحامي سلامة بسيسو نائب نقيب المحامين الفلسطينيين حول سبل دعم المصالحة والحكومة المؤقتة والانتخابات من الجانب القانوني وذلك في مؤتمر رؤى لدعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة والانتخابات

مما لا شك فيه أن الانقسام قد خلف أثراً سلبياً على الواقع الاجتماعي الفلسطيني بصفة عامة وعلى الواقع القانوني بصفة خاصة سيما فيما يتعلق تحديداً بمسألة عمل المحاكم الفلسطينية في قطاع غزة إبان الأحداث التي جرت عام 2007 ، وما استتبع ذلك من إجراءات تم اتخاذها بعد ذلك وإننا سنترك الحديث عن تداعيات الانقسام لأننا مقبلون على مرحلة جديدة مشرقة بالأمل والحرية والديمقراطية للشعب الفلسطيني المناضل ، وبالحديث على سبل وطرق دعم المصالحة الفلسطينية فإنه يتوجب علينا أولاً أن نعيد للجسم القضائي الفلسطيني وحدته وكيانه القانوني من خلال إيجاد الحلول المناسبة والسريعة لذلك وعلى سبيل المثال ، مسألة القضاة المعينون بعد عام 2007 و القضاة السابقين لهم و التوافق على إيجاد حل لهذه المشكلة ، وكما كنا وما زلنا في نقابة المحامين الفلسطينيين فإننا ندعو إلي ضمان نزاهة القضاء وهيبته واستقلالته بعد إتمام التوقيع على ورقة المصالحة الفلسطينية في القاهرة وذلك من خلال إصدار المراسيم أو القرارات التشريعية لتصحيح الأحكام التي صدرت في قطاع غزة من الناحية القانونية حيث أنه خلال الأربع سنوات الماضية صدرت أحكام عديدة وتغيرت مراكز قانونية كثيرة فيجب أولاً تصحيح هذه الأحكام وذلك بإيجاد الحلول المناسبة لها من ناحية المراسيم أو التشريعات لأن هناك أرواح أزهقت ومتهمين صدرت بحقهم أحكاماً بالإعدام ونفذت و مراكز قانونية تغيرت و لا سيما قضايا الإخلاء أو الهدم والبناء وانطلاقاً وحرصاً منا على سبل دعم المصالحة الفلسطينية نقول بأنه يجب على الجميع مراعاة ما يلي

أولاً : سبل دعم المصالحة .

1- عقد مؤتمر مصالحة شعبي يضم كل من تضرر جراء الاقتتال الداخلي عام 2007 وما تلاه من تداعيات سلبية أثرت على المجتمع الفلسطيني وذلك بمشاركة كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني .

2- التزام الأطراف المتصالحة (ودفع الدية الشرعية) لكل من قُتل أو أصيب إبان الأحداث الدامية وذلك حتى يتسنى لنا الدخول في أعتاب مرحلة جديدة خالية تقريباً من أية شوائب سيما أن مجتمعنا شرقي وينحاز للعرف في أغلب الأحيان وأن ذلك هو مخرج قانوني للالتزامات الواردة على عاتق الأطراف المتصالحة وذلك درءاً لأي اقتتال داخلي أو ما يعرف بالثأر حيث يوجد ما يزيد عن 700 شهيد و 1200 معاق من جراء الأحداث الأخيرة فيجب أولاً إرضاء العائلات الثكلى بالمصالحة والعفو والتعويض لأن ذلك من الضروري لإنجاح عملية المصالحة .

3- العمل على تفعيل دور المجلس التشريعي وذلك بما يتعلق بالمراسيم والقوانين والإجراءات القانونية التي تم اتخاذها من الأطراف المتصالحة وفي حقبة ما بعد 2007 وحتى تاريخه وذلك حتى نستطيع العمل على أساس قانوني متين ومحص من أي تداعيات مستقبلية قد تطرأ عليها حيث أن هناك العديد من المراسيم الرئاسية صدرت في هذه الحقبة والعديد من القرارات والقوانين التشريعية صدرت أيضاً فيجب تصحيح وضع هذه المراسيم والقرارات والقوانين من الناحية القانونية حتى نسير على الطريق القانوني السليم الذي لا يمكن الطعن فيه بأي حال من الأحوال .

4- العمل على محاسبة أي شخص أو فريق أو جهة أياً كان قد أخطأت أو تلاعبت بحق ومقدرات الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة ذلك من شأنه أن يحقق العدالة بكافة أركانها .

ثانياً: سبل دعم الحكومة المؤقتة .

1- أنه من الواجب كذلك العمل على تدعيم ودعم الحكومة المؤقتة من خلال عقد ورشات العمل لجميع الأطر القانونية والمؤسسات ذات العلاقة كالقضاء والنيابة ووزارة العدل وغيرها من الأطراف ذات العلاقة من أجل إرساء مفهوم إنجاح الحكومة وحمايتها التغاضي عن المصالح الشخصية لأن العديد من أبناء هذا الشعب ظلموا في هذه الفترة والعديد منهم تحققت لهم مصالح وذلك من ناحية التعيينات والترقيات والدرجات إلخ .

2- التعاون الحثيث فيما بين نقابة المحامين الفلسطينيين والمؤسسات الأهلية كونها تشكل إطار قانوني للعمل على حماية المصالحة وتوعية الشعب من الناحية القانونية وذلك لأن فشل المصالحة هو الهاوية والدمار والفشل الذريع للشعب الفلسطيني الذي يسعى بطموحاته على مر السنين للوصول إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

3- العمل على تدعيم الحكومة المؤقتة بكادر قانوني متميز بحيث تضم وزراء قانونين ذلك أن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من الجهد والعمل على تطبيق وترسيخ مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وذلك لأن القانون فوق الجميع والعمل على حل جميع المشكلات التي تطرأ أو تحدث في مواجهة الحكومة المؤقتة الجديدة وذلك بضمان حسن سير عملها وأداء واجبها بشكل جيد يرتقي لطموحات الشعب المظلوم الذي عاني 4 سنوات من الانقسام البغيض الذي أصاب جميع نواحي الحياة في المجتمع الفلسطيني .

4- تشكيل لجنة قانونية مستقلة تُعنى بمراقبة عمل الحكومة المؤقتة ومدى التزام هذه الحكومة بعملها وواجباتها ومدى تطبيقها للقانون الفلسطيني والدستور الفلسطيني المؤقت أو ما يعرف بالقانون الأساسي الفلسطيني وذلك لأن مخالفة الحكومة للقانون ذلك يعني الفساد والمحسوبية والرشوة التي تتيح بأنظمتها وذلك لاستشراء الفساد والمحسوبية والظلم فيها وهذا ما لا نتمناه في الحكومة المؤقتة المقبلة .

5- أن تشارك اللجنة القانونية سالفه الذكر مؤسسات المجتمع المدني في التشاور والمشاركة وفي وضع آليات إنجاز عمل الحكومة وتسهيل مهماتها والعمل على إنجاز سياستها قدر الإمكان ومراقبة عملها ومدى التزامها بتطبيق القانون ولوضع حد فوري للتجاوزات التي قد تحصل حتى لا تفشل الحكومة المؤقتة في عملها وهذا ما يؤدي بنا إلي الهاوية .

6- العمل على وضع ميثاق شرف فصائلي يضم كافة الفصائل الفلسطينية على اختلاف أنواعها وأيدولوجياتها وذلك كضمان للالتزام بعمل الحكومة والسير من ورائها من أجل الوصول إلي وضع قانوني وديمقراطي أفضل لحماية المصالحة ودعم هذه الحكومة بكل السبل المتاحة والممكنة من أجل نجاحها في أداء عملها وعدم وضع العراقيل أمامها حتى لا تفشل .

ثالثاً : فيما يتعلق بالانتخابات .

1- وكذا الأمر وندعو للعمل على تفعيل قانون الانتخابات العام من خلال وضع أسس ورؤى لضمان نزاهة الانتخابات ويؤسس ذلك كله على ما سبق ذكره من الالتزام بميثاق الشرف الفصائلي ليكون مرجعية أدبية لضمان ونجاح عمل الحكومة وإجراء الاستحقاق القانوني والمتمثل في الانتخابات التشريعية والرئاسية وتحديد تاريخ فوري لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية حتى لا تطيل عمل الحكومة المؤقتة .

2- ندعو رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس / محمود عباس إلي إصدار التعليمات لذوي الشأن من أجل تسهيل إجراءات الانتخابات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وأيضاً دعوة لجنة الانتخابات الفلسطينية للقيام بدورها القانوني والوطني من أجل ذلك والتحضير الفوري لإجراء الانتخابات .

3- والدعوة موصولة أيضاً لكافة الفصائل والحركات الإسلامية والوطنية العمل وجد وبأمانة ودون إثارة أية حركية أو فصائلية أو طائفية من شأنها التأثير سلباً على سير إجراء الانتخابات الفلسطينية والتي تمثل برأيي الاختبار الأصعب للديمقراطية.

- هذا ما رأينا أن نضعه بين أيديكم ونأمل من الله أن يوفق هذا الشعب لما فيه الخير لمصلحة فلسطين والشعب الفلسطيني والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

غزة في 2011/6/22

المهامي / سلامة عمر بسيسو

نائب نقيب المحامين الفلسطينيين